الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الكويت ترفع سعر البيع الرسمي لنفطها لشحن أكتوبر

رويترز: قال احد التجار امس ان الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لنفطها الخام الى زبائن آسيا للشحن في أكتوبر دولارا في البرميل الى متوسط أسعار خامي عمان ودبي مخصوما منه 0,55 دولار للبرميل. وكان سعر البيع الرسمي لشحنات سبتمبر متوسط خامي عمان ودبي مطروحا منه 1,55 دولار للبرميل. وترتبط المعادلة السعرية للنفط الخام الكويتي عموما بسعر الخام العربي المتوسط الذي تنتجه السعودية.

الكويت تمنح السودان 50 مليون دولار لتطوير مشاريع صحية وتعليمية

الشمالي: علاقات البلدين متميزة وتحظى بالرعاية والاهتمام من جانب سمو الأمير

الخرطوم ـ كونا: عقد الجانبان السوداني والكويتي مساء اول من امس مباحثات مشتركة لتطوير التعاون الاقتصادي برئاسة وزيرا المالية لدى البلدين الكويتي مصطفى الشمالي والسوداني علي محمود عبدالرسول.

وقال الوزير الشمالي في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمباحثات «اننا سعداء بالعلاقات المتميزة والمتينة بين البلدين والتي تجد الرعاية والاهتمام من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد». وأوضح ان الاهتمام الكويتي بالسودان يمتد بتاريخ علاقات البلدين، حيث كان السودان اول دولة تحصل على قرض من الصندوق الكويتي فضلا عن ان الكويت من أوليات الدول التي أقامت استثمارات في السودان.

وقال الشمالي في هذا الصدد ان «مبادرة استضافة الكويت لمؤتمر (اعمار شرق السودان) في ديسمبر الماضي وما أعلنته فيه من التزامات كان منبعها هذا الحرص والود للسودان».

من جانبه، أوضح مدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر في كلمة مماثلة ان المنحة الكويتية ستوزع لصالح مشروعات بالتساوي على ولايات شرق السودان، مؤكدا حرص الكويت على تنفيذ التعهدات التي أعلنتها في مؤتمر المانحين لاعمار شرق السودان. وأضاف ان بعد توقيع اتفاقية استغلال المنحة الكويتية لشرق السودان والبالغة 50 مليون دولار ستبدأ مرحلة المناقصات لبدء تنفيذ المشاريع المتوقع اكتمالها بنهاية العام المقبل وتشمل 16 مستشفى ريفيا و12 مدرسة ثانوية.

من جهته، أكد وزير المالية السوداني علي محمود عبدالرسول أهمية زيارة الوزير الكويتي والوفد المرافق له «لاسيما ان السودان يمر بظروف استثنائية بعد انفصال جنوبه وتداعيات هذا الامر في شتي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وتم خلال المباحثات التوقيع على اتفاقية استغلال منحة الكويت البالغ قدرها 50 مليون دولار لتمويل مشاريع صحية وتعليمية بشرق السودان.

وحضر جلسة المباحثات مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان اسماعيل وعدد من المسؤولين السودانيين، حيث تم في ختامها تبادل الهدايا التذكارية بين الجانبين. وعقد الجانبان جلسة مباحثات مغلقة لبحث المسائل المتعلقة بالاستثمارات والمشروعات الكويتية بين البلدين وكيفية تذليل اي عقبات في مواجهتها.

ومن المقرر ان يتوجه الوزير الشمالي في اليوم الثاني لزيارته الى ولاية (كسلا) الشرقية حيث سيزور موقع سدي (ستيت) و(اعالي نهر عطبرة).

وقدمت الكويت قرضا بقيمة 80 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع انشاء سدي (ستيت) و(اعالي نهر عطبرة) تم توقيعه خلال اجتماعات اللجنة الوزارية الكويتية ـ السودانية العليا التي انعقدت بالخرطوم في الـ 22 من ديسمبر الماضي.

مصطفى الشمالي وعبدالوهاب البدر خلال توقيع الاتفاقية

الشمالي والبدر وعلي محمود عبدالرسول يتبادلون وثائق الاتفاقية

ضرورة تعديل بعض بنودها لتتناسب مع الصالح العام

الشايع: «التجارة» تتجه لتعديل بعض القرارات الوزارية لمهنتي «السمسرة» و«مقيّمي العقار»

كشف الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة جمال الشايع عن خطة مستقبلية لتطوير إدارة العقار بالوزارة وإعادة النظر في بعض القرارات الوزارية الخاصة بتنظيم مهنة السمسرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وكذلك تنظيم مهنة مقيمي العقار.

وأضاف الشايع، في تصريح لـ «الأنباء»، أنه من خلال اجتماعاته خلال الفترة الأخيرة بوزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي اتفقت معه على تعديل بعض القرارات الخاصة بمهنتي «السمسرة» و«مقيمي العقار»، مشيرا إلى أنه تم اقتراح بعض التعديلات في تلك القرارات الوزارية على أن تقوم الوزيرة بإصدار قرارات وزارية «معدلة» جديدة خلال الفترة المقبلة.

وأوضح الشايع أن وزيرة التجارة والصناعة أبدت اهتماماتها بتعديل هذه القرارات الوزارية السابقة لتتناسب مع الصالح العام.

وذكر الشايع أن التجارب السابقة أثبتت أن بعض بنود هذه القرارات تحتاج إلى تعديل.

من جهة أخرى، أفاد الشايع بأن «التجارة» في اطار سعيها لتنظيم السوق العقاري ستعيد النظر في القرار الخاص بتنظيم مهنة مقيمي العقار لما له من أهمية وإسهامه بشكل ايجابي في تنظيم السوق العقاري بالكويت وكذلك القضاء على كثير من المشاكل الموجودة الحالية في السوق، لافتا إلى ان مهنة مقيم العقارات من المهن المهمة ذات الارتباط الوثيق بالنشاط الاقتصادي والتجاري لأي دولة، لاسيما أن الغالبية العظمى من شرائح المجتمع الكويتي تتعامل بشكل مباشر مع الشأن العقاري.

الجدير ذكره أن وزارة التجارة والصناعة قد وضعت شروطا خلال الفترة الماضية لمن يتقدم لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة، كما أن الوزارة قد وضعت أيضا شروطا من خلال قراراتها خلال الفترة الأخيرة لتنظيم مهنة السمسرة في مختلف الانشطة الاقتصادية تضمن 24 مادة مقسمة على أربعة ابواب.

في السياق نفسه، أكد الشايع اهتمام الوزيرة د.أماني بورسلي بالقطاع العقاري في الكويت مستدلا على ذلك باجتماعها بالعقاريين خلال الفترة الأخيرة وتشكيل لجنة تعنى بمناقشة الوضع العقاري، حيث تضم 5 اعضاء للعمل على تطوير وتنشيط القطاع العقاري مرجعا ذلك إلى أهمية القطاع العقاري وكونه احد القطاعات الاقتصادية المهمة.

وبيّن الشايع أن إدارة العقار في الوزارة سوف تعمل جاهدة على تنفيذ توصيات الوزيرة الخاصة بإزالة العراقيل التي يواجهها العقاريون في الكويت إلى جانب العمل على توافر الشفافية في الاعلان عن عدد الصفقات والتوثيقات العقارية ونشر المعلومات الخاصة بها وايجاد مرجعية واحدة للقطاع وفك التشابك في الجهات الخاصة باعطاء التراخيص للعقار وذلك تجنبا للتشتت في الجهات التي يراجعها العقاريون عند انهاء معاملاتهم كذلك تقليص الدورة المستندية للخطوات التي تتخذها الشركات العقارية عن انجاز المشاريع وغيرها وبحث الطرق الكفيلة بعلاج الثغرات الموجودة في القوانين المنظمة للقطاع العقاري وذات العلاقة به.

● عاطف رمضان

جمال الشايع

على خلفية اقتراب إتمام صفقة «زين السعودية»

«جلوبل»: تداولات «زين» تسجل أعلى مستوياتها منذ أغسطس الماضي

قال التقرير الأسبوعي لبيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ان قطاع الاتصالات الخليجي شهد أسبوعا جيدا بعد عطلة عيد الفطر بدعم واضح من المكاسب التي جنتها معظم الأسواق الخليجية بشكل عام وتحديدا سوق الكويت للأوراق المالية، حيث أنهى سهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين الكويت) تداولات الأسبوع المنتهي في 8 سبتمبر 2011 عند أعلى مستوياته المسجلة منذ بداية شهر أغسطس الماضي عند سعر 990 فلسا، ويأتي هذا الارتفاع الذي شهده السهم المذكور خلال جلستي الأربعاء والخميس على ضوء التوقعات بوجود بوادر على اقتراب الأطراف المعنية لإتمام صفقة شركة الاتصالات المتنقلة (زين السعودية). وقد تمكن قطاع الاتصالات الخليجي خلال تداولات الأسبوع الحالي من تحقيق مكاسب سوقية بقيمة 1,02 مليار دولار، لتبلغ القيمة السوقية للقطاع مع نهاية تداولات هذا الأسبوع 89,99 مليار دولار.

ولفت التقرير الى ان أنشطة التداول شهدت ارتفاعا قياسيا خلال الأسبوع الماضي (تمت المقارنة مع جلستي تداول الأسبوع الماضي) حيث ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 1,716,9٪ ليبلغ إجمالي الكمية المتداولة 145,57 مليون سهم. بينما ارتفعت القيمة المتداولة لقطاع الاتصالات بنسبة 1,539,1٪ عن القيمة المتداولة خلال الأسبوع السابق لتبلغ 220,34 مليون دولار. وقد استحوذت الكمية المتداولة لقطاع الاتصالات على نسبة 6,54٪ من إجمالي الكمية المتداولة في الأسواق الخليجية.

بينما استحوذت القيمة المتداولة للقطاع على ما نسبته 4,34٪ من إجمالي القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية. واشار التقرير الى ان سهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة تصدر قائمة الأسهم من حيث الكمية المتداولة بفارق ملحوظ عن سائر مكونات القطاع، حيث بلغت الكمية المتداولة على السهم 77,09 مليون سهم. في حين تصدر السهم نفسه قائمة الأسهم من حيث القيمة المتداولة حيث بلغت 245,53 مليون دولار. وقد أنهى السهم المذكور تداولات الأسبوع الحالي متصدرا قائمة أسهم شركة الاتصالات الخليجي من حيث الارتفاع بصعوده بنسبة 12,15 ريالا سعوديا. من جانب آخر، تصدر سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» قائمة الأسهم من حيث التراجع هذا الأسبوع، بانخفاضه بنسبة 1,62٪ ليغلق عند 3,040 دراهم إماراتية.

محذراً من توجه كثير من المواطنين للاستثمار في الذهب المتسم بالتقلب في الأسعار

العتيقي لـ «الأنباء»: العقار الاستثماري الحصان الرابح لتميزه بالأمان وقلة المخاطر

أكد مدير عام الشركة الكويتية للمقاصة العقارية طارق العتيقي أن العقار هو الحصان الرابح والاستثمار الأمثل مقارنة بالاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية، محذرا من توجه البعض نحو الاستثمار في السبائك الذهبية خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف العتيقي أن كثيرا من الكويتيين توجهوا للاستثمار في الذهب لاسيما بعد ارتفاع سعره لمستويات قياسية خلال الفترة الأخيرة بعد «اهتزاز» الاقتصاد الأميركي وصدور بيانات من قبل بعض وكالات التصنيف التي تفيد بانخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية، ولفت إلى خطورة الاستثمار في معدن الذهب، مستدلا على ذلك بأن أسعاره عرضة للتقلبات.

طارق العتيقي

واشار إلى أن كثيرا من المواطنين يبررون توجههم للاستثمار في الذهب بأنه وعاء استثماري للحفاظ على قيمته.

واستطرد العتيقي قائلا: في حال تم العزوف عن شراء الذهب فإنه يصبح لا قيمة له، ضاربا مثالا على ذلك بما شاهدناه خلال الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باقتصادات العالم عندما حلت القروض والديون على كثير من الناس اضطروا لبيع أصولهم العقارية بأسعار متدنية لسداد التزاماتهم المالية، مشيرا إلى أن هذه الأصول لو كانت من معدن الذهب لتراجع سعره مثله مثل العقار نتيجة تراجع عمليات الطلب مقارنة بالعرض.

وأشار العتيقي إلى أن الاستثمار في العقار بمختلف أنواعه هو الاستثمار الأفضل خاصة أن العقار يدر مدخولا أو عائدا ماليا شهريا ويتسم بالأمان وقلة المخاطر الاستثمارية.

وبين أن هناك أناسا تحبذ الاستثمار في البورصات اعتقادا منهم أن الاستثمار في البورصة سهل لان الأسهم لا تحتاج إلى دفع رواتب شهرية للموظفين أو ضرائب أو التعرض للدوائر الحكومية وما تحويه من روتين قاتل، موضحا ان الاستثمار في البورصة لا يحتاج سوى فتح حساب للتمكن من إجراء عمليات البيع والشراء في الأسهم.

وقال إن الاستثمار في البورصة يتسم بالمخاطر الاستثمارية والتعرض للخسائر المالية الفادحة في بعض الأحيان مقارنة بالاستثمار في العقار، واستطرد قائلا: قد يكون الاستثمار في النحاس أو الفضة أفضل من الاستثمار في الذهب.

وعن تميز الاستثمار في العقار مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى قال العتيقي: مالك العقار هو صاحب قرار البيع أو الشراء مقارنة بالمستثمر في سوق الاوراق المالية، كما أن العقار يتميز بالإيجار الشهري الثابت بخلاف الأسهم، اذ يتشابه نزول سعر السهم بنزول سعر العقار.

● عاطف رمضان

النرويج تربعت على صدارة البلدان من حيث ارتفاع الأسعار

السعودية ثاني أرخص سعر للبنزين في العالم والكويت السادسة

دبي ـ العربية: أظهرت دراسة اقتصادية أن الدول العربية احتلت 8 مراكز ضمن قائمة أرخص 10 بلدان في العالم لبيع البنزين، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية عالميا حيث بلغ سعر ليتر البنزين نحو 8 سنتات فقط.

وقالت الدراسة التي أعدتها شركة «ستايفلي هيد» لتأمين السيارات في بريطانيا إن بريطانيا من بين أغلى ثلاثة بلدان من حيث بيع البنزين، في حين تربعت النرويج في صدارة البلدان من حيث ارتفاع سعر البنزين، وبالمقارنة ما بين بريطانيا والنرويج يدفع السائق البريطاني نحو 90 سنتا لليتر الواحد مقارنة بنحو 100 سنت يدفعها المواطن النرويجي في العاصمة أوسلو لليتر البترول الواحد.

ولاتزال حرب تزايد أسعار البترول في بريطانيا مستعرة، خاصة أنها في تزايد منذ عام 2008، إذ ارتفعت قيمة الليتر الواحد بواقع 11,88 بنسا عن العام الذي سبقه ليصبح في عام 2009 نحو 121,76 بنسا، وللتوضيح، هذا الازدياد في النسبة يعني ارتفاع سعر ملء 50 ليترا من البنزين في خزان السيارة بواقع نحو 6 جنيهات إسترلينية (نحو 10 دولارات).

ولاتزال حرب الأسعار قائمة ما بين الشركات العملاقة مثل «بي بي» والمتاجر الكبرى التي تبيع البنزين بأسعار متدنية مستغنية عن الربح الذي لا يتعدى البنس الواحد لكل ليتر.

وأشارت الدراسة التي نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية إلى أن العاصمة القنزويلية كاراكاس تتربع على قائمة أرخص البلدان لبيع البنزين في العالم، بحيث يبلغ معدل ليتر البترول ما بين 2 و3 بنسات، ويعود الفضل بذلك للرئيس القنزويلي هوغو شافيز من خلال وضعه خطة لمراقبة أسعار البترول في البلدان الأميركية الجنوبية.

ومراقبة وضبط أسعار البترول في قنزويلا تشكل تحديا للحكومة الحالية وسابقاتها لتفادي ما حصل في الثمانينيات مما أدى إلى انتشار الفوضى والسرقة ومقتل الكثير من المواطنين.

أما بالنسبة للسعودية التي تعتبر ثاني أرخص دولة لبيع البترول فهي تحتوي على نحو 20 إلى 25٪ من مخزون البنزين في العالم أجمع، وتعتبر المملكة أضخم مصدر للنفط في العالم، وهذا ما يعلل سبب رخص أسعار البترول فيها الذي يبلغ سعر الليتر منه نحو 8 سنتات فقط.

وفي المرتبة الثالثة تأتي مدينة طرابلس الليبية، وذلك على الرغم من اندلاع الثورة في البلاد، لكن ليبيا استطاعت المحافظة على موقعها الثالث في قائمة أرخص البلدان للنفط في العالم مع العلم بأن ليبيا تعتبر تاسع أكبر منتج للنفط ويبلغ سعر الليتر الواحد نحو 9 بنسات.

وفي المرتبة الرابعة تأتي تركمانستان، إذ يبلغ سعر الليتر الواحد في البلد الواقع وسط آسيا نحو 12 بنسا، وإضافة للسعر المنخفض لسعر البنزين يحق لكل مواطن 120 ليترا من البترول مجانا كل شهر.

وفي المرتبة الخامسة تقع مملكة البحرين، ويبلغ سعر ليتر البنزين فيها نحو 13 بنسا، فمن المعروف أن الفورة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة الماضية ترتكز في صميمها على النفط، إذ ترتكز ثروة الحكومة بنسبة 60٪ منها على إنتاج النفط والبنزين.

وفي المرتبة السادسة تأتي الكويت، التي يبلغ سعر ليتر البنزين فيها نحو 14 بنسا، وتتدخل الحكومة في ضبط الأسعار وتحديدها.

أما في المرتبة السابعة فتقع قطر بمعدل 15 بنسا لليتر البنزين الواحد، ويشار إلى أن قطر تتمتع بأكبر نسبة إنتاج للنفط مقارنة بعدد سكانها، كما تتمتع بنسبة عالية من مخزون النفط والغاز الطبيعي.

ومن المعروف أن القطريين يحصلون على ثاني أعلى أجور في العالم. في المرتبة الثامنة، تتربع مصر، ولم تتأثر أسعار النفط فيها بعد ثورة يناير، إلا أن المحللين لا يمكنهم التنبؤ بما يخبئه المستقبل من تقلبات من شأنها التأثير على أسعار النفط.

ويبلغ سعر البترول في القاهرة نحو 19 بنسا ليجعل منها أرخص ثامن مدينة عالمية تبيع البترول في العالم.

في المرتبة التاسعة، تقع سلطنة عمان، التي تنتج نحو 600 ألف برميل نفط يوميا، ويبلغ سعر الليتر الواحد نحو 20 بنسا.

وفي المرتبة العاشرة والأخيرة لأرخص البلدان التي تبيع النفط، تقع الجزائر التي يشكل إنتاج النفط فيها نحو 60٪ من دخلها العام، وتعتبر الدولة الـ13 من حيث إنتاج البنزين وتاسع أكبر مصدر للعالم.

ويبلغ سعر الليتر الواحد للبترول في الجزائر نحو 20 بنسا، ولكن وعلى الرغم من تدني أسعار البنزين، فإنه من المعروف عن الجزائر تعرضها لموجة شحيحة في إنتاجية البنزين مؤخرا بسبب تهريبه.